

Distr.: General
14 August 2017
Arabic
Original: English



الدورة الثانية والسبعون

البند ٥٣ من جدول الأعمال المؤقت*
وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل
اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

تقرير الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

المقرر: كيتيل ج. هالفورسن (النرويج)

موجز

يعرض هذا التقرير المقدم من الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وصفا للأنشطة التي اضطلع بها الفريق في عام ٢٠١٧ ويقدم بيانا مفصلا عن الحالة المالية الراهنة للوكالة. وقد اعتمد الفريق العامل التقرير بالإجماع في اجتماعه المعقود في ١٤ آب/أغسطس ٢٠١٧. وعلى غرار التقارير السابقة، ينتهي هذا التقرير بملاحظات ختامية موجهة إلى جميع الدول الأعضاء.



أولا - مقدمة

- ١ - أنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بموجب قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤)، وقامت الجمعية مؤخرا بتجديد ولايتها بموجب قرارها ٩١/٧١.
- ٢ - وأنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المعني بتمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى بموجب قرارها ٢٦٥٦ (د-٢٥) ليتولى دراسة جميع جوانب تمويل الوكالة.
- ٣ - ويتألف الفريق العامل من ممثلي تركيا، وترينيداد وتوباغو، وغانا، وفرنسا، ولبنان، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. ويرأس الفريق حاليا الممثل الدائم لتركيا فريدون ه. سينيرلي أوغلو.
- ٤ - وقد نظرت الجمعية العامة، في دورتها الخامسة والعشرين وفي جميع الدورات التي تلتها، في التقارير التي قدمها إليها الفريق العامل (الوثيقة A/71/350 في عام ٢٠١٦)، واتخذت قرارات تتعلق بالأونروا والفريق العامل، وأحاطت علما مع التقدير بالجهود التي يبذلها الفريق العامل (أحدثها القرار ٩٣/٧١).

ثانيا - الأنشطة التي اضطلع بها الفريق العامل

- ٥ - في الدورة العادية الأولى التي عقدها الفريق العامل في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أعد الفريق هذا التقرير، وكان برئاسة نائب الممثل الدائم لتركيا. ثم اجتمع الفريق العامل على مستوى الخبراء في الجلسات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة، المعقودة في ٥ و ٢٠ تموز/يوليه و ٣ آب/أغسطس، واعتمد هذا التقرير في ١٤ آب/أغسطس، بحضور القائم بالأعمال بالنيابة لتركيا، وممثل عن مكتب الأونروا في نيويورك، والموظف المسؤول عن شعبة الشرق الأوسط وغرب آسيا في إدارة الشؤون السياسية.

ثالثا - الحالة المالية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

- ٦ - كلف المجتمع الدولي الوكالة بالمسؤولية عن تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين الفلسطينيين. وطوال تاريخ الأونروا، وفي سياق محنة اللاجئين الفلسطينيين التي لم تحل بعد، واجهت الوكالة عجزا مستمرا في التمويل. وقيد هذا العجز قدرة الوكالة على تنفيذ ولايتها تنفيذا كاملا، تلك الولاية التي تقضي بتوفير المساعدة والحماية للاجئين الفلسطينيين، الذين أصبح عددهم الآن أكثر من ٥,٣ ملايين نسمة وبناتوا يشكلون قرابة ٢٥ في المائة من عدد اللاجئين في جميع أنحاء العالم. وبحلول عام ٢٠٢٠، يتوقع أن يصل عدد اللاجئين الفلسطينيين إلى ٦,٤ ملايين نسمة. وتسهم الوكالة مساهمة كبيرة في التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين، وهي من الجهات المستجيبة الأولى المتعددة التخصصات في حالات الطوارئ الإنسانية.
- ٧ - وقدم المجتمع الدولي، من خلال الأونروا، إسهاما هائلا في التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين. وعلى وجه التحديد، تقوم الأونروا بما يلي: (أ) تعليم أكثر من ٥١٥ ٠٠٠ طفل في ٧٠٢ من المدارس؛ (ب) تعليم ٨ ٩٠٠ طالب في ١١ من مراكز التدريب المهني وكليات العلوم؛ (ج) توفير ٣٤ ٠٠٠ استشارة صحية يومية في ١٣٨ مركزا صحيا؛ (د) تقديم الأغذية أو النقد إلى أكثر من ١,٥ مليون لاجئ يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ (هـ) تقديم القروض المخصصة للأعمال التجارية بما متوسطه ٢٤ مليون

دولار في السنة لخدمة ٣٣ ٠٠٠ من العملاء، مستهدفة النساء والشباب؛ (و) مساعدة أكثر من ١٠٠٠ ١٥ لاجئ من ذوي الإعاقة؛ (ز) تعزيز الأحياء السكنية المستدامة بيئياً من أجل أكثر من ١,٣ مليون لاجئ في ٥٨ من مخيمات اللاجئين المعترف بها؛ (ح) تنظيم أنشطة ترفيهية لخدمة ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ من الأطفال والشباب؛ (ط) العمل على بناء ١٠ ٠٠٠ من مأوي اللاجئين و ١٠٠ مدرسة جديدة؛ (ي) تنفيذ عملياتها بتوظيف ٣٠ ٠٠٠ من المعلمين والأطباء والمرضى والأخصائيين الاجتماعيين وعمال النظافة والمهندسين المهرة، وجميعهم تقريباً من اللاجئين.

٨ - وتنفذ الوكالة استراتيجيتها متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١، بالتشاور مع الدول المضيفة والجهات المانحة الرئيسية، الأمر الذي يمكن الأونروا من أن تصبح أكثر كفاءة من حيث التكلفة وأن تقدم في الوقت نفسه خدمات أساسية ذات جودة عالية إلى اللاجئين الفلسطينيين. وحظيت هذه الاستراتيجية بتأييد اللجنة الاستشارية للوكالة. وبالنظر إلى العجز المتكرر في الميزانية، ومن أجل ضمان إعطاء الأولوية للكفاءة من حيث التكلفة، طلبت اللجنة الاستشارية في توصياتها المقدمة إلى المفوض العام في أيار/مايو ٢٠١٧ أن تقدم الأونروا اقتراحاً محدداً بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بشأن تحقيق استقرار الوضع المالي للوكالة، إلى جانب تدابير محددة جيداً وقابلة للتحقيق ومحكومة بأجال زمنية من أجل مواصلة تحسين الكفاءة من حيث التكلفة في الأونروا.

٩ - وتؤكد الإصلاحات التي تقوم بها الوكالة التزام قيادتها بالشفافية والمساءلة، بما يتفق مع مبادئ الصنفقة الكبرى بشأن تمويل المساعدة الإنسانية التي أعلن عنها في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، الذي عقد في إسطنبول، تركيا، في أيار/مايو ٢٠١٦.

١٠ - ويشكل العجز المتكرر في الميزانية شاغلاً خطيراً يقلق الجهات المانحة والبلدان المضيفة، حيث أعرب أصحاب المصلحة عن القلق من أن يؤدي ذلك العجز إلى زعزعة الاستقرار الإقليمي ويقوض ثقة اللاجئين الفلسطينيين في الأونروا. ويفاقم الضعف المالي للوكالة من حدة المخاوف في أوساط اللاجئين بشأن قدرة المجتمع الدولي على تلبية احتياجاتهم الأساسية. وفي خضم هذه التطورات، فإن اللاجئين الفلسطينيين الذي تأثروا بالنزاع الدائر في المنطقة نزحوا من مناطقهم وانضموا إلى سكان آخرين بحثاً عن ملجأ بأعداد كبيرة في البلدان المجاورة، وفي بعض الحالات في أوروبا. وباتت الآمال التي يعقدونها على استتباب السلام والأمان وتأمين مستقبل واعد عرضة للخطر بفعل النزاعات والفقر المدقع.

١١ - وعززت الوكالة إلى حد كبير الضوابط المالية واللوائح المتعلقة بالميزانية. وتقيدت الأونروا في عام ٢٠١٦ بميزانية ذات نمو صفري، على الرغم من الطلبات المتزايدة في منطقة شهدت تزايداً حاداً للاحتياجات.

١٢ - وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، نبهت الأونروا المجتمع الدولي مرة أخرى إلى عجز خطير متوقع في ميزانيتها الأساسية. وفي اجتماع استثنائي للجنة الاستشارية، دعا المفوض العام إلى إيلاء اهتمام عاجل لعجز الميزانية البالغ ٩٦ مليون دولار. وسلط الضوء على النتائج المترتبة على نقص التمويل، وحث على العمل الجماعي من أجل حشد الموارد اللازمة. ومكنت التبرعات السخية من الجهات المانحة الأونروا من مواصلة عملياتها في عام ٢٠١٦ دون انقطاع؛ وعلى وجه الخصوص، تلقت الوكالة تبرعات إضافية من الإمارات العربية المتحدة، والسويد، وسويسرا، وكندا، والمملكة العربية السعودية، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي (انظر المرفق).

١٣ - وتؤكد تلك الاتجاهات ضرورة مواصلة برنامج الوكالة وإصلاحاتها الإدارية، وتوسيع قاعدة الجهات المانحة، وزيادة الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء من أجل وضع الأونروا على أساس مالي مستقر. ويلاحظ الفريق العامل مع القلق أن العجز المالي في الميزانية البرنامجية للوكالة بلغ ١٢٦,٥ مليون دولار في آب/أغسطس ٢٠١٧، وهذا العجز يمثل أكثر من ١٧,٥ في المائة من ميزانيتها النقدية لعام ٢٠١٧ البالغة ٧١٥ مليون دولار، أو ما يعادل شهرين تقريبا من التكاليف التشغيلية.

١٤ - وانخفضت التبرعات المقدمة إلى نداءات الطوارئ للوكالة، لا سيما فيما يتعلق بندااء الطوارئ للأرض الفلسطينية المحتلة في عام ٢٠١٧، وبلغت نسبة تمويلها ٣٢ في المائة حتى آب/أغسطس ٢٠١٧. واتسمت وتيرة الدعم المالي لمشروع إعادة الإعمار الرئيسيين اللذين تضطلع بهما الوكالة في مخيم نهر البارد وقطاع غزة بالبطء. وفي هذا الصدد لا تزال التحديات هائلة، ولا يزال اللاجئون يعانون من آثار التشرد الطويل والضعف الحاد.

١٥ - ويسهم عمل الوكالة لصالح اللاجئين الفلسطينيين أيضا إسهاما مباشرا في الجهود العالمية الأوسع نطاقا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠. ومع وجود أكثر من نصف مليون طالب مسجلين في المدارس، وتطبيق التوازن الكامل بين الجنسين في مدارس الوكالة البالغ عددها ٧٠٢ من المدارس، وتحقيق أحد أعلى معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة في الشرق الأوسط، لذا فمن الضروري أن يحصل أطفال المدارس من اللاجئين الفلسطينيين بشكل مستمر وبدون انقطاع على التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وفقا للهدف ٤.

١٦ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٩٣/٧١ إلى الأمين العام أن يقوم بتيسير مشاورات مع الدول الأعضاء من أجل استكشاف جميع السبل والوسائل الممكنة الأخذ بها، بما في ذلك من خلال التبرعات والاشتراكات المقررة، لكفالة تمويل الوكالة تمويلًا كافيًا مستدامًا يمكن التنبؤ به طوال ولايتها.

١٧ - وعقدت سويسرا، بصفتها رئيسة اللجنة الاستشارية، وتركيا، بصفتها رئيسة الفريق العامل، هذه المشاورات.

١٨ - وفي ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧، أصدر الأمين العام تقريره عن عمليات الأونروا (A/71/849)، الذي أعاد فيه تأكيد ولاية الأونروا ودورها في تعزيز التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين وتوفير الخدمات الأساسية لهم. وجرى التأكيد في هذا التقرير على "دور الأونروا الذي لا يمكن الاستغناء عنه ومهمتها الأساسية في ظل ما تحدته من أثر في سياق النزاع العربي - الإسرائيلي الذي لم تتم تسويته" وكذلك على دور الوكالة في "التخفيف من حدة التطرف، وتأثيرها على صعيد تحقيق الاستقرار، وإسهامها في إحلال السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط". وأوضح الأمين العام في تقريره أن إيجاد حل لاستمرار انعدام الأمن المالي يستلزم إحراز تقدم في مجموعة من المجالات. وبالتوازي مع ذلك، طلب الأمين العام إلى المفوض العام مواصلة توخي الحذر في إدارة الموارد المتاحة للوكالة لصالح اللاجئين الفلسطينيين.

١٩ - ويعرب الفريق العامل عن امتنانه للجهود التي يبذلها الأمين العام ولالتزامه بكفالة حصول الأونروا على تمويل كافٍ ومستدام ويمكن التنبؤ به خلال مدة ولايتها.

٢٠ - ومنذ أن بدأت الأونروا عملياتها في عام ١٩٥٠، ما برحت تقدم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية، بتيسير ودعم الحكومات المضيفة

والجهات المانحة. وفي الوقت الراهن، يقدم موظفوها البالغ عددهم أكثر من ٣٠.٠٠٠ موظف خدمات التنمية البشرية الحيوية والمساعدة الطارئة إلى اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الوكالة. وما زال اللاجئون الفلسطينيون من بين أكثر الفئات عرضة للأذى في مجتمعاتهم وهم يعانون من الفقر، وارتفاع معدلات البطالة (ولا سيما بين الشباب والنساء)، والتمييز بأشكاله المختلفة، وقيودا على إمكانية التمتع الكامل بحقوق الإنسان. وهذا الوضع قد تفاقم نتيجة للنزاعات المتكررة في المنطقة، وآخرها النزاع الذي نشب في الجمهورية العربية السورية منذ عام ٢٠١١ وفي غزة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٢ و ٢٠١٤.

٢١ - ومنذ عام ٢٠١١، لقي ٣٠ موظفا من موظفي الأونروا حتفهم نتيجة للنزاعات، بما في ذلك ١٧ موظفا في الجمهورية العربية السورية وحدها، ولا يزال ٢٦ موظفا في عداد المفقودين أو المحتجزين أو المختطفين في ذلك البلد حتى أيار/مايو ٢٠١٧. وهذه الخسائر المأساوية مندرجة في العدد الكبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين قتلوا أو جرحوا خلال النزاعات المتكررة التي اندلعت في المنطقة. ولا تزال التهديدات والاعتداءات التي يتعرض لها موظفو الأونروا تشكل مصدر قلق كبير.

٢٢ - ويقتر الفريق العامل بأن الأونروا تستمر في الاضطلاع بدورٍ رئيسيٍّ في تحقيق الاستقرار لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين وللمنطقة، وذلك في منطقةٍ مضطربة مثل الشرق الأوسط، وفي سياق حركات النزوح الجماعية الأخيرة للاجئين داخل المنطقة وخارجها. وتؤثر إمكانية حصول اللاجئين الفلسطينيين على خدمات الأونروا، بما في ذلك خدماتها التعليمية، على قراراتهم بشأن البقاء حيث هم بدلاً من المخاطرة بحياتهم وهم يحاولون الوصول إلى أوروبا وأماكن أخرى. ومن المهم الإشارة إلى أن تكلفة دعم لاجئ فلسطيني من خلال الأونروا أقل بكثير من تكلفة دعم لاجئ في أوروبا.

٢٣ - وفي غزة، تدهورت الظروف المعيشية لنحو ١,٣ مليون من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين، مُتأثرةً بالنزاعات المتكررة ودوامة التدهور الاقتصادي التي تشهدها غزة منذ عام ٢٠٠٠. وكان لإغلاق قطاع غزة، والذي يدخل الآن سنته الحادية عشرة، تأثيرٌ مدمرٌ على الاقتصاد. فمعدلات البطالة تصل إلى ٦٠ في المائة في صفوف الشباب، مؤديةً بذلك إلى الاعتماد الشديد لما يُقدَّر بنسبة ٨٠ في المائة من السكان على المساعدة الدولية. ومن المتوقع أن تقدّم الأونروا المساعدة الغذائية إلى مليون لاجئ فلسطيني في عام ٢٠١٧، أي أكثر من نصف مجموع سكان غزة. وتزداد أزمة المياه والطاقة في غزة حدةً. فقد أسفرت النزاعات المتكررة والنقص المزمّن في الاستثمارات في البنى التحتية عن تلوّث نسبة ٩٥ في المائة من المياه الجوفية في غزة، وذلك في وقتٍ تزداد فيه صعوبة الحصول على الموافقات المطلوبة من أجل إدخال المواد اللازمة للبناء وإدامة تقديم الخدمات الأساسية المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية. وتُلجئ في الوقت الراهن أقل من نسبة ٤٥ في المائة من احتياجات غزة من الكهرباء، مع انقطاع التيار الكهربائي لفترة تتراوح بين ١٢ ساعة و ٢٢ ساعة يومياً. ولا تزال عمليات الإغلاق والقيود المفروضة على الدخول إلى غزة تحدّ، إلى حد بعيد، من حركة الأشخاص والسلع والخدمات إليها. كما تؤدي عمليات الإغلاق التي تنفذها إسرائيل إلى زيادة التكاليف المالية التي تتكبدها الأونروا في إطار تقديم المعونة الإنسانية الفعّالة إلى اللاجئين. ويساور الفريق العامل القلق إزاء ما تتكبده الوكالة من تكاليف لقاء الاستعانة بموظفين إضافيين ومن تكاليف المرور العابر والتكاليف اللوجستية نتيجة لعمليات الإغلاق والإجراءات الأمنية التي تنفذها إسرائيل للوصول إلى جميع واردات الوكالة المدخلة إلى غزة ورصيدها؛ وقد بلغت هذه التكاليف ١٠,٣٨ مليون دولار في عام ٢٠١٦. ويشدد الفريق العامل على ضرورة إحراز تقدم في معالجة الحالة

الاقتصادية والإنسانية العامة في غزة، ويؤكد على أهمية التنفيذ الكامل لقراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

٢٤ - وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٧، اكتشفت الأونروا جزءاً من نفق يمر تحت مدرستين مجاورتين تديرهما الوكالة في قطاع غزة. وأدانت الأونروا وجود هذه الأنفاق بأشدّ العبارات. فمن غير المقبول أن يُعرض الطلاب والموظفون للخطر بهذه الطريقة. كما أنّ مباني الأمم المتحدة محميّة بموجب القانون الدولي، ويجب احترام حيادها في جميع الأوقات. وجاء ردّ الأونروا على الأمر قوياً، واحتجّت لدى حماس في غزة.

٢٥ - ولا يزال الاحتلال الإسرائيلي يكبل حياة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، الذين يبلغ عددهم حالياً نحو ٨٠٠ ٠٠٠ شخص مسجّل ضمن ميدان عمل الوكالة في الضفة الغربية. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، تشهد الضفة الغربية زيادةً كبيرة في أعمال العنف، بما في ذلك اشتباكات حول مخيمات اللاجئين وقتل لاجئين فلسطينيين ومدنيين إسرائيليين وأفراد من قوات الأمن الإسرائيلية. وأثر هدم المنازل وتشريد الأسر وعنف المستوطنين، ولا سيما في المنطقة جيم، تأثيراً حاداً على اللاجئين الفلسطينيين. ففي عام ٢٠١٦، قامت السلطات الإسرائيلية بدم ١٠٩٤ من المباني غير المرخّصة المملوكة لفلسطينيين، مما أدى إلى تشريد ١٦٢٨ ١ شخصاً، منهم ٦١٣ لاجئاً فلسطينياً، بالمقارنة مع ٢٨٧ لاجئاً تضرّروا من عمليات الهدم في عام ٢٠١٥. ومنذ بداية عام ٢٠١٧ ولغاية ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧، هدمت السلطات الإسرائيلية ٢٦٠ من المباني الفلسطينية. وأدى ذلك إلى تشريد ما لا يقل عن ٤٤٥ من الرجال والنساء والأطفال الفلسطينيين، ومن بينهم أشخاص من البدو. وأثارت خطط التوسع الاستيطاني، بما في ذلك في مناطق تقع في القدس الشرقية، قلقاً كبيراً لدى مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. فقد واصلت إسرائيل الدفع قدماً بمخطّطها لترحيل ٥٠ مجتمعاً محلياً من المجتمعات البدوية، أغلبية سكانها من اللاجئين الفلسطينيين. وتمثّل أثر القيود المفروضة من الحكومة الإسرائيلية على الحركة في إضعاف اقتصاد الضفة الغربية. ففي عام ٢٠١٧، بلغ مجموع ضريبة القيمة المضافة المستحقة للوكالة على وزارة مالية السلطة الفلسطينية لقاء الخدمات والسلع التي تم شراؤها للضفة الغربية وقطاع غزة ١٠٠,٧ مليون دولار (بيانات مالية غير مراجعة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧)، وهذه القيمة أعلى بقليل من الضريبة التي استحققت على السلطة الفلسطينية في السنة الماضية، وقدرها ١٠٠,٦ مليون دولار.

٢٦ - وفي الجمهورية العربية السورية، لا يزال النزاع يلحق خسائر فادحة باللاجئين الفلسطينيين، إذ أدى إلى تشريد أكثر من ٦٠ في المائة ممّن بقوا في البلد والذين يُقدّر عددهم بـ ٤٣٨ ٠٠٠. وفي الجمهورية العربية السورية، وعلى الرغم من دعم المجتمع الدولي لمساعٍ عدة بُذلت لإنهاء العنف، لا سيما من خلال مفاوضات السلام التي قادتها الأمم المتحدة في أوائل عام ٢٠١٧، لم تتكّمل هذه المساعي بالنجاح بعد. وكما حدث في السنوات السابقة، اتّسم الصراع بانتهاكاتٍ للقانون الإنساني الدولي وباستخدام العنف العشوائي، بما في ذلك الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية في خان شيخون في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وفرّ نحو ٦٠ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية إلى الأردن ولبنان، في حين حاول آخرون الفرار إلى أوروبا، وترتبت على ذلك عواقب وخيمة في كثير من الأحيان. وإجمالاً، يعوّل ٩٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية على الأونروا للحصول على المساعدة. ولا يزال الوصول إلى نحو ٢٨ ٩٠٠ شخص موجودين في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمحاصرة، بما فيها اليرموك والمزيريب وجيلين، مهمةً عسيرةً جداً.

٢٧ - وما زالت الاضطرابات الأوسع نطاقاً السائدة في المنطقة، والناجمة عن النزاع في الجمهورية العربية السورية، تطرح شواغل اجتماعية اقتصادية وأمنية كبرى على عاتق الأردن ولبنان اللذين يستقبلان أعداداً كبيرة من اللاجئين من الجمهورية العربية السورية، إضافةً إلى السكان من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين فيهما في الأصل.

٢٨ - وفي لبنان، حيث سجلت الأونروا أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ لاجئ فلسطيني (لا يشملون اللاجئين الوافدين من الجمهورية العربية السورية)، ما زالت الظروف المعيشية قاسيةً إلى حد بعيد منذ عام ١٩٤٨. فما برح اللاجئون ممنوعين من مزاوله قرابة ٣٧ من المهّن المنتظمة في نقابات، وهم يواجهون عدداً من القيود الأخرى، مثل حظر امتلاك أملاك غير منقولة، وحصولهم على الخدمات الحكومية يخضع لقيود. وفاقم تدفق اللاجئين الفلسطينيين من الجمهورية العربية السورية حالة الاعتماد التي يعاني منها مجتمع اللاجئين، الذي يعاني في الأصل من فقرٍ متفشٍ. وفي هذا السياق، تُعتبر الخدمات التي تقدمها الوكالة شريان حياة للاجئين. ويستضيف لبنان عدداً من مجتمعات اللاجئين الكبيرة والمختلفة، مما يضع ضغوطاً هائلة على الموارد الحكومية والبنى التحتية والتماسك الاجتماعي.

٢٩ - وفي الأردن الذي يستضيف أكثر من مليوني لاجئ فلسطيني، تعتبر مستويات معيشة هؤلاء اللاجئين أفضل حالاً، على الرغم من أن العديد لا يزالون يواجهون المشقات ويقاسون فقراً متزايداً. ويؤدي العدد المتزايد من اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية، بمن فيهم بعض اللاجئين الفلسطينيين، إلى صعوبات تواجه الحكومة المضيفة ومن يلتمسون المساعدة، في آنٍ واحد. ويستضيف الأردن عدداً من مجتمعات اللاجئين الكبيرة والمختلفة، مما يضع ضغوطاً هائلة على الموارد الحكومية والبنى التحتية والتماسك الاجتماعي.

٣٠ - والدول الأعضاء تسهم في الأونروا من خلال ثلاث بوابات منفصلة، هي الميزانية البرنامجية ونداءات الطوارئ وميزانية المشاريع.

٣١ - وتشمل الميزانية البرنامجية للوكالة عملياتها الأساسية، وهذه الميزانية تمول برنامج عملها المقرر، لا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والخدمات الغوثية والاجتماعية. والميزانية البرنامجية هي أساس جميع الأنشطة والبرامج.

٣٢ - ونداءات الطوارئ هي نداءات خاصة موجهة إلى المجتمع الدولي لتمويل الاحتياجات الإنسانية التي نشأت بفعل النزاعات أو الحالات التي أدت إلى انخفاضات حادة في الظروف المعيشية للاجئين الفلسطينيين. وفي أوائل عام ٢٠١٧، أصدرت الأونروا نداءي طوارئ، الأول للأرض الفلسطينية المحتلة والثاني للجمهورية العربية السورية. ويشمل النداء الثاني أنشطة الطوارئ في الأردن ولبنان من أجل أولئك الذين فروا من النزاع في الجمهورية العربية السورية.

٣٣ - وتشمل ميزانية مشاريع الوكالة جميع الأنشطة الأخرى المحددة زمنياً والمنفذة لدعم اللاجئين الفلسطينيين. ومن الأمثلة على ذلك شراء المعدات الطبية، وتعزيز مؤسسات الأونروا، وإعادة بناء المباني المدرسية. وتتضمن مشاريع الوكالة ذات الأولوية إعادة إعمار مخيم نهر البارد في لبنان، الذي دُمر عام ٢٠٠٧، والذي كانت الأونروا لا تزال حتى آب/أغسطس ٢٠١٧ تحتاج إلى ١٠٥ ملايين دولار لتنفيذه. ومن الأولويات الأخرى للأونروا خطة إعادة إعمار غزة، التي تُقدّر تكاليفها بـ ٧٢٠ مليون دولار، وجرى حتى الآن التعهد بدفع مبلغ ٢٩٥ مليون دولار منها.

٣٤ - وباستثناء ١٥٥ وظيفة من وظائف الموظفين الدوليين الممولة من الميزانية العادية للأمم المتحدة، تُموّل الميزانية البرنامجية للوكالة بالكامل من تبرعات الجهات المانحة. وتوقع الأونروا أن يستمر الطلب على الخدمات في النمو في الأجل المتوسط، جنباً إلى جنب مع تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين تزايد احتياجهم نتيجة للنزاع والأزمات الاجتماعية والاقتصادية وارتفاع معدلات البطالة والفقير.

٣٥ - وما يضاعف المشكلة الافتقار إلى رأس مال متداول. فعلى الرغم من أنّ متوسط الرصيد النقدي للأونروا بلغ نحو ٨٠ مليون دولار في عام ٢٠١٠، فهي تعمل بلا رأسمال متداول تقريباً منذ عام ٢٠١٢. واضطرت الأونروا أيضاً إلى تعليق المدفوعات إلى الدائنين بصورة مؤقتة في أوقات عدّة نتيجة للنقص في النقدية، الأمر الذي يحدّ من ثقة الموردين ويعرض الوكالة لمخاطر قانونية ومالية متزايدة. وللمرة الأولى في تاريخها، اضطرت الأونروا إلى الحصول على قرض قصير الأجل من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ الذي يديره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، لتنفيذ برامجها الأساسية. ومكّن هذا القرض، وقيمه ٢٠ مليون دولار، الوكالة من تغطية الخدمات الصحية والتعليمية والغوثية والاجتماعية الأساسية للاجئين الفلسطينيين لشهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

٣٦ - وفي نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، بلغ الرصيد النقدي في الميزانية البرنامجية للأونروا ١,٧ مليون دولار، بينما بلغت التدفقات النقدية الخارجة ما قدره ٥٤,٤ مليون دولار شهرياً، منها ٤٠,٧ مليون دولار لتكاليف الموظفين و ١٣,٧ مليون دولار للتكاليف غير المتصلة بالموظفين. ويبيّن الجدول أدناه تطوّر رأس المال المتداول للوكالة.

تطوّر رأس المال المتداول بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

السنة	مجموع النقدية التدفقات الداخلة	التكاليف المتصلة بالموظفين	التكاليف غير المتصلة بالموظفين	مجموع التدفقات الخارجية	الرصيد النقدي، بما في ذلك السلف	السلف
٢٠١٠	٥٧١,٥	٤١٠,٥	٩٩,١	٥٠٩,٦	٧٩,٥	٢٨,٠
٢٠١١	٥٣٥,٥	٤٥٤,٩	١١٩,٨	٥٧٤,٧	٣٢,٩	١٧,٠
٢٠١٢	٥٨١,٤	٤٧٨,٦	١٢٤,١	٦٠٢,٧	٦,٤	١٦,٠
٢٠١٣	٦٣١,٢	٤٩٦,٥	١١٨,٨	٦١٥,٣	١,٩	٦,٥
٢٠١٤	٦٥٩,٧	٥١٩,٠	١٣٨,٢	٦٥٧,٢	٢,٥	٨,٠
٢٠١٥	٦٦٩,٠	٥٠٦,٨	١٦٠,٣	٦٦٧,١	١,٨	٤١,٤
٢٠١٦	٦٦٠,٠	٤٨٨,٤	١٦٤,٦	٦٥٣,٠	٧,٠	٣,٦

٣٧ - ويتقاضى الموظفون المعيّنون محلياً مرتبات أقل بكثير من الموظفين الوطنيين العاملين لدى منظمات الأمم المتحدة الأخرى، لأن الوكالة، وانسجاماً مع سياسة الأجور المعمول بها، تدفع للموظفين المحليين مقداراً ما تدفعه الحكومات المضيفة من أجور لمن يشغل وظائف مماثلة. كما أن البدلات التي تدفعها الوكالة أقلّ منها في منظمات الأمم المتحدة الأخرى.

٣٨ - وفي عام ٢٠١٦، أجرت الأونروا استقصاءً للمرتبات في جميع ميادين عملها الخمسة. وكشفت نتائج استقصاء المرتبات عن تغييراتٍ في صافي الدخل المتَّخذ أساساً للمقارنة، لا سيما في غزة والضفة الغربية، وتغييراتٍ طفيفة في الأردن ولبنان.

٣٩ - وأعربت الوكالة عن قلقها إلى الفريق العامل إزاء عدم توافر موارد مالية لتغطية المبالغ التي تدفع للموظفين عند انتهاء خدمتهم، والتي قدرت في مراجعة الحسابات بمبلغ ٦٩٣,٧ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، (أي بزيادة قدرها ١٣٦,٣ مليون دولار مقارنة بمبلغ ٥٥٧,٤ مليون دولار في السنة السابقة)، على أساس التكاليف الحالية والنظامين الأساسي والإداري لموظفي الأونروا. وفي عام ٢٠١٦، بلغت قيمة الاستحقاقات لدى انتهاء الخدمة أو إنائها (غير مراجعة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧) ٧٤٢,٤ مليون دولار، أي بزيادة قدرها ٤٨,٧ مليون دولار مقارنة بعام ٢٠١٦.

٤٠ - وتقع المسؤولية الرئيسية عن حماية حقوق الإنسان على عاتق الدول. وتعمل الأونروا على صون حقوق اللاجئين الفلسطينيين وتعزيزها بموجب القانون الدولي. وتسهم الوكالة في تعزيز حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين، داخليا، من خلال احترام حقوق الإنسان في ما تقدمه من خدمات، وخارجيا، عن طريق التشجيع على زيادة الاحترام للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان. وتركز الوكالة بصفة خاصة، وفقا للولاية التي أسندتها إليها الجمعية العامة، على النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، فضلا عن الفئات الأخرى المعرضة للأذى. وفي عام ٢٠١٦، حددت الوكالة عدد الأفراد الذين يواجهون خطرا عاما في مجال الحماية بـ ٧٠٧٦ فردا، وضحايا العنف الجنسي بـ ٦٠٧٤ فردا، والأطفال الذين يواجهون خطرا على صعيد الحماية بـ ٢٥٤١ طفلا. كما توفر الأونروا الخدمات الاجتماعية المباشرة وغير المباشرة التي تهدف إلى دعم الحماية والإدماج الاجتماعي وتمكين الأفراد من الفئات الضعيفة التي تعاني طائفة معقدة من المشاق الفردية والاجتماعية والاقتصادية.

٤١ - وتوفر الوكالة التعليم المجاني الابتدائي والإعدادي الذي يستغرق ٩ سنوات في جميع ميادين عملياتها الخمسة (باستثناء الأردن، الذي توفر فيه هذا التعليم لمدة ١٠ سنوات)، فضلا عن التعليم الثانوي في لبنان. ويستفيد من برنامج التعليم أكثر من ٥٠٠.٠٠٠ من الأطفال اللاجئين الفلسطينيين من خلال ٧٠٢ مدرسة تقريبا؛ ويزداد سنويا الالتحاق بالمدارس. وهذا الأمر مرده إلى حد كبير النمو السكاني في غزة، حيث يزداد عدد الطلاب بمعدل ٨.٠٠٠ إلى ١٠.٠٠٠ طالب سنويا.

٤٢ - وتصنف التقييمات المستقلة برنامج الأونروا التعليمي دائما في مرتبة عالية من حيث الجودة والكفاءة، بالمقارنة مع نظم المدارس الوطنية. ولقد حققت الأونروا المساواة بين الجنسين من حيث معدل تسجيل الطلاب في مدارسها.

٤٣ - وتستخدم الوكالة في نظامها التعليمي المنهج الدراسي المتبع في البلد المضيف. وهذا الأمر يكفل إمكانية متابعة تلاميذ الأونروا دراستهم في المدارس الثانوية والجامعات الحكومية وخضوعهم للامتحانات الوطنية الموحدة. ولطالما عملت الأونروا على إثراء المناهج الدراسية المتبعة في البلد المضيف في كل ميدان من ميادين عملياتها لكفالة تقييد المناهج المقررة في مدارس الأونروا بقيم ومبادئ الأمم المتحدة.

٤٤ - وفي الجمهورية العربية السورية، تضطلع الأونروا بدور رائد في توفير التعليم في حالات الطوارئ من أجل كفالة حصول اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في حالات النزاع على تعليم جيد، الأمر الذي أتاح لطلاب الأونروا في الجمهورية العربية السورية ما يلي: (أ) تلقي الدعم النفسي؛ (ب) الاستفادة من

التدابير الرامية إلى تعزيز سلامتهم وأمنهم في سعيهم للحصول على الخدمات التعليمية؛ (ج) استخدام وسائل بديلة للتعليم.

٤٥ - وتوفر الأونروا للاجئين الفلسطينيين خدمات للرعاية الصحية الأولية ذات نوعية جيدة ومتاحة للجميع. وتخدم الأونروا سنويا أكثر من ٩ ملايين زيارة طبية في ١٤٣ مرفقا من مرافقها التي تقدم خدمات الرعاية الأولية، والتي يعمل فيها أكثر من ٣٣٠٠ من موظفي الرعاية الصحية. ونظرا لتزايد ارتفاع أعمار اللاجئين الفلسطينيين، لم تعد الأمراض المعدية والرعاية العلاجية من الخط الأول تشكل أبرز التحديات الصحية؛ وينصب الاهتمام بصورة متزايدة على الأمراض غير المعدية مثل السكري والأمراض القلبية الوعائية، التي تمثل السبب الرئيسي للوفاة بين اللاجئين الفلسطينيين، ويعتبر تدبير هذه الأمراض ومعالجتها أكثر صعوبة وتكلفة.

٤٦ - وتشكل الصحة والتعليم والعمل عوامل أساسية لتأمين سبل عيش اللاجئين الفلسطينيين. وتدعم الأونروا العمالة عن طريق تقديم التوجيه وإسداء المشورة ووضع الدراسات عن سوق العمل وبرامج التوعية التي تشجع على التعليم بعد المدرسة. وتعمل الوكالة من خلال ثمانية مراكز للتدريب المهني في جميع ميادين العمل الخمسة (الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان والجمهورية العربية السورية) وترتفع فيها معدلات العمالة للخريجين. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٤، تخرج نحو ٢٠٠٠٠ طالب من هذه المراكز، الأمر الذي يساعد على التخفيف من حدة الفقر داخل مجتمع اللاجئين الفلسطينيين. فانخفاض فرص العمالة يشكل عاملا رئيسيا يسهم في زيادة فقر اللاجئين الفلسطينيين وفقدان كرامتهم. وبدون التمويل المناسب، ستشهد الوكالة زيادة في الفقر وفي عدد الفقراء الذين لا يتلقون الخدمات.

٤٧ - وتقدم الأونروا خدمات التمويل البالغ الصغر من خلال فئتين منفصلتين: برنامج التمويل البالغ الصغر وبرنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات البالغة الصغر. وتسعى هاتان المبادرتان إلى ضمان إمكانية حصول اللاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، على الائتمانات البالغة الصغر والخدمات المالية التكميلية، وتتيحان للعديد من اللاجئين الفلسطينيين إمكانية الحصول على رأس المال، وفرصة لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

٤٨ - ويوفر برنامج شبكة الأمان الاجتماعي التابع للأونروا الدعم والمساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين عن طريق تأمين سلال المواد الغذائية الأساسية، والتحويلات النقدية و/أو القسائم الإلكترونية بهدف المساهمة في التخفيف من حدة فقر اللاجئين في جميع ميادين عمليات الوكالة. ويستخدم البرنامج نظاما قائما على تحديد درجة الفقر من أجل استهداف اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع وإيلائهم الأولوية، ويبلغ حاليا حجم الحالات التي يتناولها البرنامج قرابة ٢٥٥٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين المستحقين في لبنان والأردن وغزة والضفة الغربية.

٤٩ - وفي عام ٢٠١٦، لم تشهد الأونروا نموا في الميزانية البرنامجية. وفي عام ٢٠١٧، قدمت الأونروا ميزانية برنامجية بمقدار ٧١٥ مليون دولار لتغطية تكاليف الاحتياجات التشغيلية الدنيا، والتي بلغت ٤٥ مليون دولار أقل من الاحتياجات المتوقعة، وتعزو الأونروا هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى التدابير المتخذة لتقليل التكاليف وإلى الإصلاحات التي أجريت في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦. ويرجع انخفاض النمو في الميزانية البرنامجية على مدى السنوات الأخيرة إلى التدابير المتخذة في الإدارة توخيا لتحقيق المزيد من الكفاءة مع الحفاظ في الوقت نفسه على جودة الخدمات واتساع نطاقها.

٥٠ - وفي عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، برز الإصلاح الذي قامت به الوكالة على النحو التالي: (أ) من خلال إصلاح برنامج الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك استحداث نهج فريق صحة الأسرة، والصحة الإلكترونية، ونظم التعيين، وتفويض المزيد من السلطات إلى المرضين والصيدال، تقوم الأونروا، بدون استثمارات إضافية، بخفض عدد الزيارات بين الطبيب والمريض في اليوم، وتزيد بالتالي الوقت المخصص للاستشارة التي يقدمها الطبيب إلى المريض، وتحدد من معدلات الوصفات الطبية بالمضادات الحيوية؛ (ب) ومن خلال إصلاح عملية شراء الأدوية، حققت الأونروا تخفيضات كبيرة في حجم الإنفاق؛ (ج) ومن خلال إصلاح برنامجها المتعلق بالعلاج في المستشفيات في لبنان، تمكنت الأونروا من كفاءة إمكانية حصول أشد فئات اللاجئين ضعفا على هذا العلاج مع الحفاظ على مستوى ثابت من النفقات؛ (د) ومن خلال مجموعة من الإصلاحات في التعليم النظامي والتغييرات في القواعد والمعايير المتعلقة بتشكيل الصفوف، تمكنت الأونروا من استيعاب أعداد أكبر من التلاميذ في الصفوف في المدارس، وهي لا تزال حتى الآن تحقق في التعليم نتائج قوية؛ (هـ) وتمكنت الأونروا، عن طريق إجراء إصلاحات في برنامجها لتوفير شبكة الأمان الاجتماعي في عام ٢٠١٦، من الانتقال من تأمين الأغذية إلى توفير بطاقات الدفع الإلكترونية، التي يمكن استخدامها في محلات محددة للبقالة، إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يعانون الفقر في لبنان والأردن والضفة الغربية، وبذلك توفر للأشخاص المسجلين في البرنامج شكلا من المساعدة أكثر فعالية يكفل كرامتهم بشكل أفضل.

٥١ - وبالتوازي مع تلك التدابير، فرضت الوكالة ضوابط مالية وميزانية صارمة. فالتحوط على أموال الجهات المانحة قد حقق في عام ٢٠١٦ إيرادا تخطى الإيرادات المدرجة في الميزانية بمقدار ١٦ مليون دولار وهو يشكل نمجا جديدا للإدارة المالية، بما في ذلك إدارة المخاطر.

٥٢ - ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية في عام ٢٠٠٠، قدمت الأونروا مساعدات في حالات الطوارئ إلى قطاع غزة والضفة الغربية، جرى تمويلها عن طريق نداء الطوارئ للأرض الفلسطينية المحتلة. وفي الجمهورية العربية السورية ولبنان والأردن قدمت الأونروا المساعدة الطارئة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢ في إطار خطة الاستجابة الإنسانية الإقليمية لسوريا التي جرى تمويلها عن طريق نداء الطوارئ من أجل الجمهورية العربية السورية.

٥٣ - وفي عام ٢٠١٧، يتعين على الوكالة تأمين مبلغ ٤٠٢ مليون دولار لتغطية تكاليف الأنشطة المتعلقة ببناء الطوارئ للأرض الفلسطينية المحتلة ومبلغ ٤١١ مليون دولار لنداء الطوارئ للجمهورية العربية السورية. وفي عام ٢٠١٧، يشكل المأوى (١٣٨ مليون دولار) والمساعدة الغذائية (١١٤ مليون دولار) والمال النقدي مقابل العمل في حالات الطوارئ (٨٣ مليون دولار) أكبر الاحتياجات في غزة والضفة الغربية، في حين تمثل المساعدة النقدية (٢٤٠ مليون دولار) ما يقرب من ٦٠ في المائة من الميزانية المخصصة للاجئين الفلسطينيين في إطار النداء السوري.

٥٤ - ورغم الإقرار بسخاء الجهات المانحة، فلم تتمكن الأونروا من تلبية سوى أقل من نصف الاحتياجات الطارئة المحددة في عام ٢٠١٦. وحتى آب/أغسطس ٢٠١٧، كان نداء الطوارئ للأراضي الفلسطينية المحتلة يواجه عجزا قدره ٢٧٤ مليون دولار (جرى التعهد بدفع مبلغ ١٢٨ مليون دولار، أو ٣٢ في المائة من المبلغ المطلوب)، فيما يواجه نداء الطوارئ لسورية أيضا عجزا كبيرا بلغ حجمه ٣٠٦ ملايين دولار (أو تسديد ٢٦ في المائة من العجز). وأدى العجز المالي في الأونروا إلى تقليص حجم وتواتر المساعدة النقدية الموزعة على اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية والمساعدة السكنية

للاجئين الفلسطينيين من ذلك البلد الذين نزحوا إلى لبنان والأردن. ويبلغ مجموع المساعدة النقدية اللازمة لنداء الطوارئ لسورية ٢٤٠ مليون دولار، جرى التعهد بدفع ٦١ مليون دولار فقط من أصل هذا المبلغ.

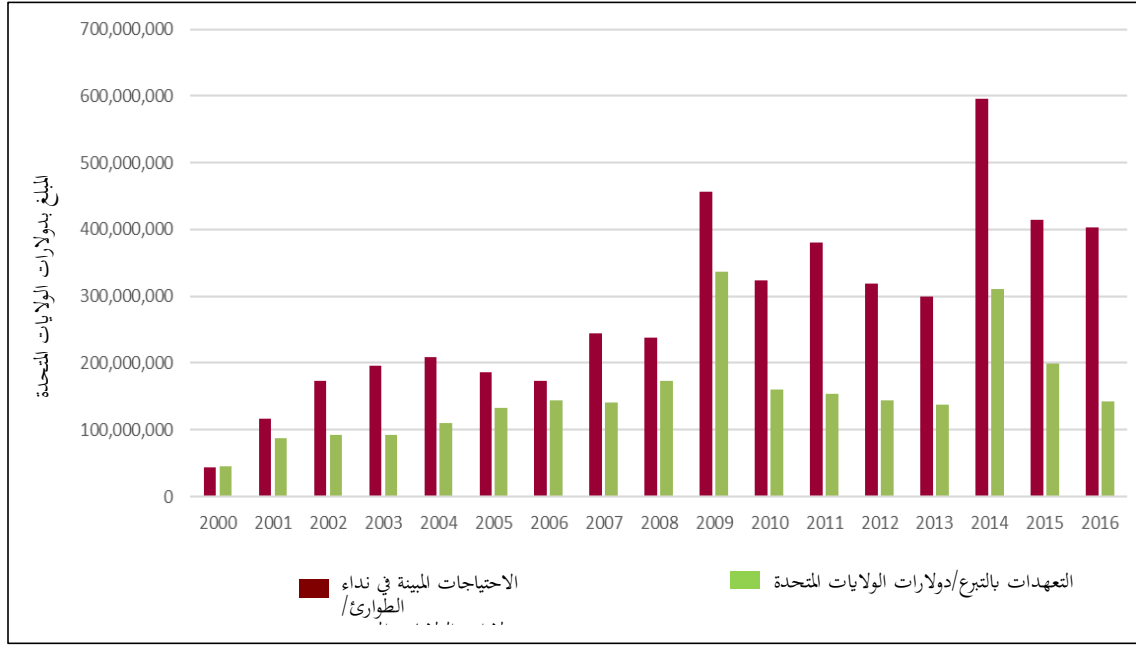
٥٥ - ومنذ عام ٢٠٠١، تزداد حاجة الأونروا إلى تقديم المعونة الطارئة للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتسهم دورات النزاع المتكررة في غزة والحالة المتدهورة في الضفة الغربية في زيادة احتياجات اللاجئين الفلسطينيين. وفي عام ٢٠١٦، ظل اللاجئون الفلسطينيون في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة يواجهون الاحتلال الإسرائيلي، وتوسيع نطاق المستوطنات، والانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان وتصاعد أعمال العنف والاقتتال المتكررة.

٥٦ - وتواصل الحكومة الإسرائيلية فرض قيود دائمة على تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية والوصول إليها، بما في ذلك في القدس الشرقية، بالإضافة إلى هدم مباني الفلسطينيين، مع ما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة على التنمية الاقتصادية الفلسطينية. ولا يزال العديد من الفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك اللاجئون الفلسطينيون، عرضة لخطر التشريد وانتزاع أملاكهم وهم يواجهون مستويات مرتفعة من انعدام الأمن بسبب الاحتلال الإسرائيلي. ويعاني أكثر من ٢٠ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية من انعدام الأمن الغذائي، وأكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني بحاجة إلى المساعدة لتلبية احتياجاتهم الغذائية الأساسية.

٥٧ - وفي غزة، حددت الأونروا ثلاث أولويات استراتيجية وهي: (أ) تقديم الدعم إلى الأسر المعيشية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي؛ (ب) حماية اللاجئين الفلسطينيين من آثار النزاع والعنف؛ (ج) الإدارة والتنسيق الفعالان للاستجابة لحالات الطوارئ. وفي الضفة الغربية، حددت الأونروا ثلاث أولويات استراتيجية وهي: (أ) زيادة إمكانية الحصول على الغذاء لصالح اللاجئين الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي؛ (ب) تمتع اللاجئين المتضررين من الأزمات بحقوقهم الأساسية في الحصول على الخدمات؛ (ج) حماية اللاجئين الفلسطينيين من آثار النزاع والعنف عن طريق الحصول على الخدمات والدعوة بشأنها. ويبين الشكل الأول المساهمات في صندوق الطوارئ منذ إنشائه في عام ٢٠٠٠. وباستثناء عام ٢٠٠٠، فإن النداء يعاني من نقص في التمويل بشكل كبير.

الشكل الأول

تمويل نداء الطوارئ للأرض الفلسطينية المحتلة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٦



٥٨ - ويمول نداء الطوارئ للجمهورية العربية السورية صناديق الخدمات الأساسية لما يقارب ٤٣٨ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين الذين ما زالوا يقيمون في هذا البلد وكذلك لـ ٦٠ ٠٠٠ من اللاجئين الفلسطينيين الذين فروا إلى الأردن ولبنان. وتتوخى عملية التدخل ثلاث أولويات استراتيجية رئيسية، وهي: (أ) الحفاظ على قدرة الأسر المعرضة للأذى على الصمود من خلال توفير المساعدة الإنسانية (ب) توفير إطار لحماية اللاجئين الفلسطينيين والمساعدة في التخفيف من إمكانية تعرضهم للأذى؛ (ج) تعزيز القدرات الإنسانية، والتنسيق، والإدارة.

٥٩ - وتضررت ٣٤ مدرسة من مدارس الأونروا التي كان عددها ١١٨ مدرسة قبل النزاع، إما كلياً أو جزئياً نتيجة للنزاع، ولم يبق مفتوحاً منها حتى أيار/مايو ٢٠١٧ سوى ٤٥ مدرسة. وبالإضافة إلى ذلك، تستخدم الأونروا ٥٦ مبنى من مباني المدارس العامة، التي تعمل لفترتين يومياً، من أجل توفير التعليم إلى أكبر عدد ممكن من الطلاب الفلسطينيين اللاجئين. وخلال العام الدراسي ٢٠١٦-٢٠١٧، تمكنت الأونروا من إدارة ما مجموعه ١٠١ مدرسة في الجمهورية العربية السورية، درس فيها أكثر من ٤٥ ٠٠٠ طالب. غير أن هناك تسع مدارس تابعة للأونروا لا تزال مستخدمة كملاجئ جماعية لاستضافة أكثر من ٢ ٠٠٠ من المشردين داخلياً ولم تستأنف مهمتها التعليمية حتى الآن.

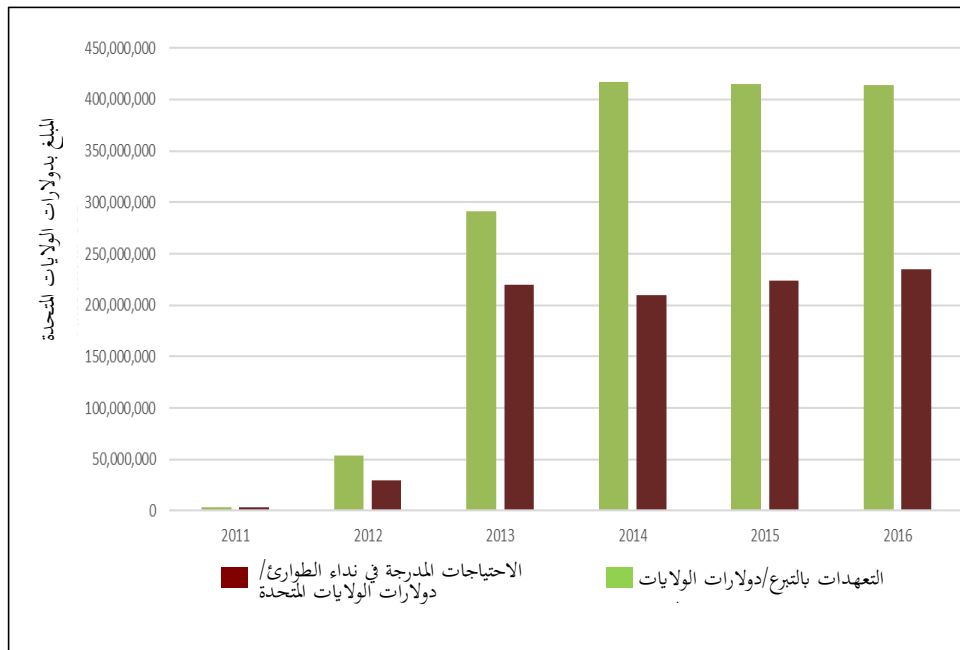
٦٠ - وتواصل الأونروا تقديم مجموعة من المساعدات والخدمات الضرورية لإنقاذ الأرواح والإعاشة إلى ما يصل إلى ٤١٨ ٠٠٠ شخص من اللاجئين الفلسطينيين الضعفاء. وفي عام ٢٠١٦ وحده، صرفت الأونروا أكثر من ٧٨,٣ مليون دولار كمساعدات نقدية لما يصل إلى ٤١٥ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني في الجمهورية العربية السورية، خلال ثلاث جولات توزيع. ولا تزال المساعدات النقدية والغذائية تغطي بالأولية من بين التدخلات الإنسانية، وتستهدف جميع اللاجئين الضعفاء الذين يبلغ عددهم ٤١٨ ٠٠٠ لاجئ.

ومنذ عام ٢٠١٥، لم تتمكن الأونروا من تنفيذ جميع جولات توزيع المساعدات النقدية والغذائية التي كانت قد خططت لها، بسبب نقص التمويل.

٦١ - ويعد تمويل المساعدة الطارئة التي تقدمها الوكالة في الجمهورية العربية السورية أمراً هاماً لما يقدر بـ ٤٣٨.٠٠٠ لاجئاً لا يزالون في البلد، منهم حوالي ٢٥٤.٠٠٠ من المشردين داخلياً ويحتاجون إلى مساعدة إنسانية. ففي عام ٢٠١٧ وحده، يحتاج ٩٥ في المائة من اللاجئين الفلسطينيين الموجودين في الجمهورية العربية السورية إلى مساعدة إنسانية متواصلة. ومن المؤسف أن العجز المالي بوجه عام والإرهاق المتزايد للمانحين قد عرضا للخطر بعض أهم برامج الطوارئ للوكالة. ويبين الشكل الثاني الاحتياجات من التمويل والتبرعات المتعهد بها من أجل نداء الطوارئ لسورية. وقد ظل نداء الطوارئ لسورية يواجه عجزاً مستمراً في التمويل، وظلت الأونروا تدعو المجتمع الدولي مراراً وتكراراً إلى تلبية الاحتياجات الإنسانية المبيّنة في النداء.

الشكل الثاني

تمويل نداء الطوارئ للجمهورية العربية السورية من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٦



٦٢ - و يسلم الفريق العامل بأن المشاريع تشكل جزءاً لا يتجزأ من عمل الأونروا. وتهدف ميزانية المشاريع إلى تقديم المساعدة التقنية اللازمة وتلبية الاحتياجات من الهياكل الأساسية للعمليات العامة للأونروا. وهي تشمل جميع الأموال التي لم تسجل في الميزانية البرنامجية ونداءات الطوارئ.

٦٣ - والهدف الرئيسي لميزانية المشاريع هو الارتقاء بقدرات الوكالة وهيكلها الأساسية. وتشمل أولوياتها توسيع وتحسين الهياكل الأساسية في مجالي التعليم والصحة، وإيجاد طرق لتعظيم الإمكانيات الاقتصادية وفرص العمل، وتطوير البنية الأساسية للمخيمات، وإدخال تحسينات على إدارة النظم، والتقيد بمعايير السلطات المضيفة وتوفير الدعم اللازم للفئات المعرضة للأذى.

٦٤ - وكانت ميزانية المشاريع تركز تقليدياً على بناء وتحسين مرافق الأونروا بصورة رئيسية وذلك من أجل تلبية الاحتياجات للأعداد المتزايدة من اللاجئين الفلسطينيين، ومنع تداعي المنشآت القديمة وضمان تقديم خدمات ذات جودة عالية إلى اللاجئين الفلسطينيين. وتمويل المشاريع ضروري أيضاً من أجل تنفيذ المبادرات الاستراتيجية المتخذة في إطار الاستراتيجية المتوسطة الأجل، التي تهدف إلى تحسين نوعية خدمات الوكالة وكفاءتها وفعاليتها.

٦٥ - وبلغت قيمة التمويل المخصص لميزانية المشاريع ٢١٠ ملايين دولار في عام ٢٠١٦. وفيما يتعلق بميزانية المشاريع لعام ٢٠١٧، فمن أصل مجموع الاحتياجات البالغ ١٨٩ مليون دولار، تعهدت الجهات المانحة بتقديم مبلغ قدره ٢٥ مليون دولار حتى نهاية آب/أغسطس ٢٠١٧.

٦٦ - ولفنت الأونروا انتباه الفريق العامل بشكل محدد إلى حالة اثنين من المشاريع الرئيسية للوكالة لا يزالان، نظراً إلى نطاقهما وأزمات التمويل المستمرة التي تواجههما، يؤثران على الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين بعد وقت طويل من تشردهم.

٦٧ - وتعرض مخيم نهر البارد للدمار في القتال الذي دار في لبنان في عام ٢٠٠٧ مما أسفر عن تشرّد ٢٧ ٠٠٠ شخص. ويصل المبلغ الإجمالي اللازم لإعادة بناء المخيم إلى ٣٤٥ مليون دولار. وحتى أيار/مايو ٢٠١٧، بلغ مجموع التبرعات المتعهد بها بشكل جازم ٢٤٠ مليون دولار. ويلزم توفير ١٠٥ ملايين دولار، أو ٣٠ في المائة من المبلغ الإجمالي المطلوب، لإنجاز العمل المتبقي. وحتى الآن، ما زال هناك أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص مشردين. ومن شأن عدم استكمال هذا المشروع، الذي يعد واحداً من أكبر مشاريع الوكالة حتى الآن، أن يهدد الاستقرار في منطقة طرابلس بشمال لبنان ويمتد تأثيره إلى خارجها.

٦٨ - ونتيجة للعجز المتوقع في التمويل المتاح، بدأت الأونروا منذ عام ٢٠١٣ في تنفيذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تقليل التكاليف المرتبطة بالمساعدة العوئية لمخيم نهر البارد. فانخفضت ميزانية الخدمات العوئية المقدمة إلى مخيم نهر البارد من ١٨,٨ مليون دولار في عام ٢٠١٠ إلى ٥,٣ مليون دولار في عام ٢٠١٥.

٦٩ - ولا يزال القلق يساور الأونروا إزاء الاحتياجات الإنسانية للسكان المشردين الذين لا يزالون في مخيم نهر البارد. فهناك تحديداً أكثر من ٦٠٠ أسرة من أسر اللاجئين الفلسطينيين تعيش في ظروف صحية بيئية مؤسفة وملاجئ مؤقتة في المناطق المجاورة للمخيم. ويلزم توفير المزيد من الدعم لتمكين هذه الأسر من أن تعيش حياة كريمة حتى تتوفر لهم مساكن أكثر استدامة.

٧٠ - وفي أعقاب النزاع الشديد الذي اندلع في عام ٢٠١٤ في غزة وما سبقه من دورات عنف، ساهمت الأونروا في إعادة بناء المنازل المدمرة وسبل العيش والبنية الأساسية، سعياً منها إلى توفير الحماية والخدمات للاجئين الفلسطينيين المتضررين من العنف. وتم إصلاح جميع منشآت الأونروا الـ ١١٨ التي لحقت بها أضرار خلال النزاع في عام ٢٠١٤، بما في ذلك ٨٣ مدرسة و ١٠ مراكز صحية. وحدث تقدم خلال فترة العامين والنصف الماضية في إعادة إعمار المناطق السكنية وإصلاح منازل اللاجئين الفلسطينيين التي لحقت بها أضرار أو دمرت؛ غير أن وتيرة التقدم تأثرت بالقيود المفروضة على استيراد مواد البناء. وفي عام ٢٠١٦، دعمت الأونروا ٨١ ٠٠٠ أسرة لاجئة في إصلاح منازلها أو إعادة بنائها. ولئن كان ذلك قد قلل من أعداد المشردين؛ فلا تزال آلاف الأسر مشردة حتى الآن.

٧١ - وحتى آب/أغسطس ٢٠١٧، أعلنت تعهدات بتقديم تبرعات قيمتها ٢٩٥ مليون دولار لدعم برنامج لإعادة الإعمار الذي تضطلع به الوكالة، والذي يحتاج إلى مبلغ يقدر بـ ٧٢٠ مليون دولار. وبذلك يصبح هناك عجز في التمويل قدره ٤٢٥ مليون دولار. وعلى الرغم من أن الوكالة لا تزال ملتزمة باستكمال جهود إعادة الإعمار، فإنها تحتاج بشكل عاجل إلى تمويل جديد لمواصلة عملها في هذا المجال. ويشعر الفريق العامل بالأسف لأن الجهات المانحة لم تقم حتى الآن بصرف جزء كبير من مبلغ الـ ٣,٥ بلايين دولار المتعهد به في مؤتمر القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٧٢ - وفي عام ٢٠١٦، وضعت الأونروا استراتيجية لتعبئة الموارد تغطي الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨. وقد وضعت هذه الاستراتيجية بعد إجراء مشاورات مع أعضاء اللجنة الاستشارية وعُرضت في اجتماع اللجنة في أيار/مايو ٢٠١٦. وتحدد الاستراتيجية خمسة أهداف، هي: (أ) توفير التمويل اللازم من خلال تعبئة الموارد بشكل أكثر فعالية وكفاءة؛ (ب) تعزيز الشراكات بين الجهات المانحة التقليدية؛ (ج) تنويع قاعدة الجهات المانحة التي تسهم بشكل متزايد في تلبية الاحتياجات من الموارد؛ (د) تهيئة البيئات المواتية لإدارة العلاقات مع الجهات المانحة بشكل أفضل؛ (هـ) تأمين سلامة رأس المال المتداول والموظفين.

٧٣ - وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، اتخذت الجمعية العامة قرارها ٩٣/٧١ بشأن عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي رسالة مؤرخة ١ شباط/فبراير ٢٠١٧، أبلغ الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأنه قرر إنشاء لجنة توجيهية لإجراء المشاورات، من أجل تلبية طلب الجمعية العامة. وتولت سويسرا رئاسة اللجنة التوجيهية، بصفتها رئيس اللجنة الاستشارية للأونروا، واضطلعت تركيا بدور نائب الرئيس، بصفتها رئيس الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا.

٧٤ - وافتتحت اللجنة مشاوراتها بجلسة إحاطة إعلامية مفتوحة لجميع الدول الأعضاء عقدها رئيس الجمعية العامة في ١٣ شباط/فبراير. وفي الفترة ما بين ١٣ شباط/فبراير و ٩ آذار/مارس، تم التشاور مع ٥٤ من الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية والمؤسسات المالية الدولية، من خلال جلسات ثنائية ومتعددة الأطراف ومراسلات خطية. وتم إشراك أعضاء جميع المجموعات الإقليمية، وكذلك الدول المضيفة وأعضاء التجمعات الأخرى ذات الصلة (مجموعة الـ ٧٧ والصين وحركة عدم الانحياز ومنظمة التعاون الإسلامي) واللجنة الاستشارية والفريق العامل. وكانت هذه المشاورات التي أجريت في نيويورك، وكذلك في عمّان؛ وجنيف؛ وفي جدّة والرياض بالمملكة العربية السعودية؛ وفي واشنطن العاصمة أوسع وأشمل ما أُجري إلى الآن من مشاورات لمعالجة مسألة تمويل الأونروا.

٧٥ - وأصدر الأمين العام تقريره عن عمليات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (A/71/849) في ٣٠ آذار/مارس. وأكد ذلك التقرير، الذي ينقل آراء الدول الأعضاء، بقوة على ولاية الأونروا، وكذلك على الخدمات الأساسية التي تقدمها الوكالة للاجئين الفلسطينيين. ولاحظ الأمين العام في التقرير أنه لا بد من اتخاذ إجراءات متضافرة، وأوضح أنه لا يمكن أن نتظر من إجراء واحد أن يحل مشكلة انعدام الأمن المالي التي تعاني منها الوكالة على المدى القصير أو المتوسط.

رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

٧٦ - يود الفريق العامل أن يشكر جميع الدول الأعضاء والجهات المانحة والبلدان المضيفة التي ما برحت تدعم عمل الأونروا منذ إنشائها والتي أسهمت في تحقيق الرفاه للاجئين الفلسطينيين. ويتوجه الفريق العامل بشكر خاص إلى الحكومات التي اعتادت أن تظهر الكرم تجاه اللاجئين الفلسطينيين والأونروا، بما في ذلك المانحين الرئيسيين والشركاء من مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

٧٧ - ويؤكد الفريق العامل من جديد أن المشاكل الإنسانية التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون اليوم يجب معالجتها باعتبارها مسؤولية دولية مشتركة إلى حين التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٧٨ - ويعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء الفجوة الكبيرة في تمويل الوكالة التي تؤثر على ميزانيتها البرنامجية في عام ٢٠١٧ ويؤكد مرة أخرى، ودون الإخلال بقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) والقرارات اللاحقة التي تجدد ولاية الأونروا، أن الدول الأعضاء والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً يتحملان المسؤولية في المقام الأول عن ضمان الاستمرار في تقديم خدمات الوكالة بمستوى مقبول؛ وتمكين الوكالة من الوفاء بولايتها، من الناحيتين الكمية والنوعية؛ وتوفير تمويل يتناسب مع متطلبات الوكالة اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان اللاجئين. ويساور الفريق العامل القلق أيضاً إزاء الأثر المزعزع للاستقرار في المنطقة الذي يمكن أن ينجم عن عدم توفر التمويل وعن اتخاذ المزيد من التدابير التقشفية غير المقبولة في وقت تواجه فيه منطقة الشرق الأوسط أزمات متباينة الشدة.

٧٩ - ويرحب الفريق العامل بالإصلاحات المتواصلة واسعة النطاق التي تجربها الوكالة، على النحو المبين في التقرير، ولكنه يعترف بأن الإصلاحات الجارية في حد ذاتها لن تكون كافية لحل المشاكل المتعلقة بالعجز في ميزانية الوكالة.

٨٠ - ويعرب الفريق العامل عن قلقه البالغ إزاء أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية. ويدعو الفريق العامل جميع أطراف النزاع إلى كفالة دوام توفير الإمدادات الإنسانية بصورة مستدامة ومستمرة ومنظمة، ولا سيما الأغذية والأدوية، للمناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. ويناشد أيضاً جميع أطراف النزاع أن تحافظ على حياد مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في البلد. ويدين جميع أشكال العنف ضد ذلك المجتمع الضعيف، ويشجع المجتمع الدولي على توفير أكبر قدر ممكن من التمويل لسد الاحتياجات المبيّنة في نداء الطوارئ لسورية من أجل دعم اللاجئين الفلسطينيين داخل الجمهورية العربية السورية واللاجئين الذين فروا من سورية إلى لبنان والأردن.

٨١ - وكذلك، فإن الفريق العامل يشعر ببالغ القلق إزاء معاناة اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الأرض الفلسطينية المحتلة، حيث تتفاقم معاناة اللاجئين نتيجةً لاستمرار فرض القيود على حركة موظفي الأونروا والسلع الإنسانية، وتردي الأوضاع الاجتماعية الاقتصادية بشكل عام، ونشوب نزاعات متكررة. ويطلب الفريق العامل إلى حكومة إسرائيل أن تكفل للوكالة حرية الوصول إلى الأراضي بدون أي قيود. ويدعو الفريق العامل إلى رفع القيود المفروضة على غزة وتخفيف القيود المفروضة على الوصول إليها. ويعرب الفريق العامل عن تأييده لفتح المزيد من المعابر المؤدية إلى غزة للسماح بتدفق المعونة الإنسانية والسلع التجارية والأشخاص من غزة وإليها دون عوائق، بما يتفق مع قراري مجلس الأمن ١٨٥٠ (٢٠٠٨) و ١٨٦٠ (٢٠٠٩). ويحث جميع الجهات المانحة المحتملة، سواء المعتادة وغير المعتادة، على مضاعفة

جهودها للاستجابة بشكل كامل لنداء الطوارئ الذي وجهته الوكالة من أجل الأراض الفلسطينية المحتلة لعام ٢٠١٧.

٨٢ - ويثني الفريق العامل على المفوض العام وجميع موظفي الأونروا لما يبذلونه من جهود دؤوبة لكي تواصل الوكالة تقديم الخدمات العادية والطارئة في ظروف عمل بالغة الصعوبة. ويعرب الفريق العامل عن أسفه لمقتل ٣٠ من موظفي الأونروا منذ عام ٢٠١١ بسبب العنف المرتبط بالنزاع، ويعرب عن قلقه بشأن موظفي الأونروا الـ ٢٦ الذين تعرضوا للاختفاء أو الاحتجاز أو الخطف في الجمهورية العربية السورية.

٨٣ - ويدعو الفريق العامل جميع الجهات المانحة، بما فيها بلدان الشرق الأوسط، إلى تقديم دعمها التام لإعادة بناء مخيم نهر البارد في لبنان وتلبية احتياجات إعادة الإعمار التي نشأت في غزة في أعقاب النزاع الذي شهدته في ٢٠١٤. ويشدد على أن عدم دعم هذه المشاريع يمكن أن تكون له عواقب وخيمة على أمن اللاجئين الفلسطينيين واستقرار المنطقة.

٨٤ - ويلاحظ الفريق العامل، على وجه الخصوص، الفقرة ٥٥ من تقرير الأمين العام (A/71/849) التي أوصى فيها الأمين العام بأن يولي الفريق العامل المعني بتمويل الأونروا الاعتبار الواجب للتوصيات الواردة في هذا التقرير، في مداولاته وفي تقاريره المقدمة إلى الجمعية العامة.

٨٥ - وتمشيا مع تقرير الأمين العام، ومع مراعاة النقاط المذكورة أعلاه، فإن الفريق العامل:

(أ) يبحث جميع الحكومات على زيادة تبرعاتها للوكالة والاستمرار في تقديمها على مدى سنوات عديدة حيثما أمكن، والإسهام في البوابات الثلاثة لتمويل الوكالة، على النحو المبين في هذا التقرير، مع مراعاة الأهمية القصوى لتمويل ميزانيتها البرنامجية بالكامل أولا وقبل كل شيء. وينبغي للتبرعات الحكومية أن تواكب متطلبات الوكالة لتلبية الاحتياجات المتزايدة لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين وأن تأخذ في الاعتبار آثار التضخم وغيره من العوامل التي ترفع تكاليف تقديم الخدمات؛

(ب) يثني على الأونروا لما اتخذته من تدابير من أجل تعزيز كفاءتها، مع المحافظة على جودة الخدمات التي تقدمها إلى اللاجئين الفلسطينيين، ويشجع على مواصلة تنفيذ تلك التدابير؛

(ج) يحيط علما بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٣٠ آذار/مارس ٢٠١٧ (A/71/849) وجميع القرارات المتعلقة بتمويل الأونروا، بهدف معالجة أوجه العجز المتكررة في الميزانية ودعم العمل الحيوي الذي تضطلع به الوكالة بالقدر الكافي وبطريقة يمكن التنبؤ بها.

المرفق

التبرعات (النقدية والعينية) التي تم التعهد بتقديمها لبرامج الوكالة في عام
٢٠١٦ من الحكومات والاتحاد الأوروبي حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر
٢٠١٦

(بدولارات الولايات المتحدة)

الميزانية غير المتعلقة بالبرامج					
الجهة المانحة	الميزانية البرنامجية	فلسطين المحتلة	العربية السورية	الرئيسية في غزة	المشاريع ^(١) المجموع
	نساء الطوارئ للأرض	الخاص بالجمهورية وإعادة الإعمار	أنشطة الإصلاح	نساء الطوارئ	
الولايات المتحدة الأمريكية	١٥٢ ٢٧١ ٩٦٤	٩٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١١٢ ٤٥١ ٨٨٥	صفر	٣٦٨ ٤٢٩ ٧١٢ ٨ ٧٠٥ ٨٦٣
الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك المكتب الإنساني للجماعة الأوروبية)	١١٣ ٦٥٤ ٣٥٥	١ ١١٩ ٣٤٤	٢١ ٣٣٨ ٥١٩	٤ ٤١٦ ٧٠٤	١٥٩ ٧٦٥ ٩٠٦ ١٩ ٢٣٦ ٩٨٤
المملكة العربية السعودية	٢٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠٣ ٠٠٠
ألمانيا	٩ ٩٣٩ ٥٦٤	٢٥ ٩١٧ ٠٤٥	١٨ ٠٠١ ٤٩٢	صفر	٧٣ ٦٢٧ ٨١٠ ١٩ ٧٦٩ ٧٠٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	٤٣ ٧٩٨ ٢٣٣	صفر	٢٩ ٤٢٨ ٢٩١	صفر	٧٣ ٢٢٦ ٥٢٤
السويد	٤٨ ٣٩٥ ٦٥٠	٣ ٧١٤ ٢٥٠	٥ ٩٦٣ ٥٥٠	صفر	٥٨ ٢١١ ٤٨٧ ١٣٨ ٠٣٧
اليابان	٢٩ ٤٧٧ ١٣٣	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	٣ ٣١٥ ١٣٠	صفر	٤٤ ٤٩٧ ٦٣٤ ٤ ٧٠٥ ٣٧١
سويسرا	٢٥ ٠٧٢ ٤٠٥	١ ٣٣١ ٣٦١	صفر	صفر	٢٧ ٧٠٣ ٦٣٦ ١ ٢٩٩ ٨٧٠
الترويج	١٣ ٣٣٠ ٠٢٤	صفر	١٠ ٢٩٣ ٧٢١	صفر	٢٤ ٧٩٤ ٩٢٥ ١ ١٧١ ١٨٠
هولندا	١٤ ٧٣٩ ٢٢٩	صفر	٤ ٥٣٧ ٨٩٩	صفر	٢١ ٧١٨ ٦٣١ ٢ ٤٤١ ٥٠٣
كندا	١٤ ٧٨١ ٩٦٦	صفر	٣ ٦٩٥ ٤٩٢	صفر	١٨ ٤٧٧ ٤٥٨
الإمارات العربية المتحدة	١٦ ٨٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	١٦ ٨٠٠ ٠٠٠
بلجيكا (بما في ذلك الإقليم الفلامندي)	٧ ١٤٥ ٩٣٠	صفر	صفر	٢ ١٨٦ ٤١٥	١٥ ٢٢٦ ٧٧٢ ٥ ٨٩٤ ٤٢٧
الدانمرك	١٠ ٤٨١ ٨٩٠	صفر	٤ ٤٧٦ ٢٧٦	صفر	١٥ ٠٨٢ ٨٥٠ ١٢٤ ٦٨٤
أستراليا	١٥ ٠٠١ ٤٩٣	صفر	صفر	صفر	١٥ ٠٠١ ٤٩٣
فرنسا	٩ ١٦٠ ٧٨٤	٧٠٧ ٧١١	٣ ٩٥٨ ٧٧٥	صفر	١٤ ٩٣٤ ٧٣٥ ١ ١٠٧ ٤٦٤
إيطاليا	٧ ٣٧٤ ٣٠٢	٥٦٩ ٩٢١	١ ٧٧٤ ٤٣٩	صفر	١١ ٧٠٧ ١٨١ ١ ٩٨٨ ٥١٩
أيرلندا	٤ ٤٣٩ ٥١٢	٥٥٤ ٩٣٩	١ ١٠٣ ٧٥٣	صفر	٦ ٠٩٨ ٢٠٣
فلسطين	٦ ٠٩٦ ١٩٣	صفر	صفر	صفر	٦ ٠٩٦ ١٩٣
إسبانيا (بما في ذلك الحكومات الإقليمية)	٢ ٤٧٦ ٨٢٤	٣٦٦ ٧٩٣	١ ٤٨٩ ٤٦٠	صفر	٥ ٧٩٣ ٩١٨ ١ ٤٦٠ ٨٤٢
فنلندا	٥ ١٠٢ ٠٤١	صفر	صفر	صفر	٥ ٢٦٣ ٠٦٩ ١٦١ ٠٢٨
لكسمبرغ	٥ ٠٠٢ ٨٤٩	صفر	صفر	صفر	٥ ٠٠٢ ٨٤٩
الكويت	صفر	صفر	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	٥ ٠٠٠ ٠٠٠
النمسا	١ ٩٧٧ ٦١٠	صفر	صفر	صفر	١ ٩٧٧ ٦١٠

الميزانية غير المتعلقة بالبرامج

المجموع	المشاريع ⁽¹⁾	نداء الطوارئ			الميزانية البرنامجية	الجهة المانحة
		أنشطة الإصلاح وإعادة الإعمار	الخاصة بالجمهورية العربية السورية	للأرض الفلسطينية المحتلة		
١ ٧٣٢ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	١ ٥١٥ ٥٠٠	٢١٦ ٥٠٠	البرازيل
١ ٥٩٧ ٩٩٦	٨٩٧ ٩٩٦	صفر	صفر	صفر	٧٠٠ ٠٠٠	جمهورية كوريا
١ ٥٠٨ ٢٦٥	صفر	صفر	صفر	صفر	١ ٥٠٨ ٢٦٥	الأردن
١ ٥٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	١ ٥٠٠ ٠٠٠	تركيا
١ ٢٥٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	١ ٢٥٠ ٠٠٠	الهند
١ ٠٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	١ ٠٠٠ ٠٠٠	قطر
٧٦٧ ٦٧٠	٦٦٧ ٦٧٠	صفر	صفر	صفر	١٠٠ ٠٠٠	عمان
٧٠٥ ٥٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٧٠٥ ٥٠٠	نيوزيلندا
٦٤٧ ٦٠٢	١٨٣ ٥٩٨	صفر	٤٠٤ ١٦٥	٥٩ ٨٣٩	صفر	آيسلندا
٣٦٩ ٠٣١	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٦٩ ٠٣١	بولندا
٣٥٢ ٧٨١	صفر	صفر	صفر	٢٧٨ ٧٠٧	٧٤ ٠٧٤	إستونيا
٣٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٣٠٠ ٠٠٠	الصين
٢٥٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٥٠ ٠٠٠	المكسيك
٢١٨ ١٨٢	صفر	صفر	صفر	صفر	٢١٨ ١٨٢	جنوب أفريقيا
١٩٠ ٤٥٢	صفر	صفر	صفر	صفر	١٩٠ ٤٥٢	لبنان
١١٥ ١١٠	صفر	صفر	صفر	١١٥ ١١٠	صفر	تشيكيا
١٠٢ ٧٧٥	صفر	صفر	صفر	صفر	١٠٢ ٧٧٥	ليختنشتاين
١٠٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	١٠٠ ٠٠٠	صفر	كرواتيا
٦١ ٢٨٣	صفر	صفر	٢١ ٢٨٣	صفر	٤٠ ٠٠٠	هنغاريا
٥٥ ٨٦٦	صفر	صفر	صفر	صفر	٥٥ ٨٦٦	بلغاريا
٥٤ ٦٤٥	صفر	صفر	صفر	٥٤ ٦٤٥	صفر	سلوفينيا
٤٩ ١٨٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٩ ١٨٠	مالطة
٤٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٠ ٠٠٠	الأرجنتين
٤٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٠ ٠٠٠	رومانيا
٤٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٤٠ ٠٠٠	تايلند
٢٩ ٥٣٦	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٩ ٥٣٦	الجمهورية العربية السورية
٢١ ٨٥٨	صفر	صفر	صفر	صفر	٢١ ٨٥٨	ليتوانيا
٢١ ٤٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٢١ ٤٠٠	قبرص
٢٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	٢٠ ٠٠٠	البرتغال
١٢ ٥٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	١٢ ٥٠٠	شيلي

الميزانية غير المتعلقة بالبرامج						الجهة المانحة
المشاريع ^(أ)	المشاريع ^(أ)	المشاريع ^(أ)	المشاريع ^(أ)	المشاريع ^(أ)	المشاريع ^(أ)	
المجموع	المشاريع ^(أ)	الرئيسية في غزة	العربية السورية	نساء الطوارئ للأرض الخاص بالجمهورية وإعادة الإعمار	نساء الطوارئ للإصلاح	
١٠ ٠٠٠	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	كازاخستان
٩ ٨٩٥	صفر	صفر	صفر	صفر	صفر	باكستان
٥ ٠٠٠		صفر	صفر	صفر	صفر	إندونيسيا
١١٥٥ ٦١٧ ١٢٣ ١٧٢ ٩٥٤ ٧٤٧		١٩ ٦٠٣ ١١٩	٢٢٧ ٢٥٤ ١٢٨	١٤٨ ٤٠٥ ١٦٥٥٨٧	٣٩٩ ٩٦٥	المجموع

(أ) تشمل المشاريع على التبرعات المعلنة لصالح إعادة بناء مخيم نهر البارد.